Role of the Opportunity Cost in The Overall Economic Development Applied Study in The General Company for Leather Industries

م.د. حنان عبدالله حسن العمّار
جامعة بغداد ـ كلية الاعلام

المستخلص

اعد البحث لبيان دور تكلفة الفرصة البديلة في التنمية الاقتصادية الشاملة (تنمية بشرية واجتماعية)عن طريق اختيار البديل الانسب لنمو البلد مقابل التضحية بربح يحد من تحقيق هذا النمو وتنمية البلاد , لاسيما في الظروف الحالية للبلد وبعد دراسة واقع الحال الاقتصادي له , اذ ان مشكلة البحث تكمن في عدم اختيار البديل الافضل الذي يعزز من استهلاك الناتج المحلي الذي يمتد لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وانعاش القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية اشبه بالمتوقفة مقابل التضحية ببديل قد يحقق اكثر ربحاً ماديا من اختيار بديل الاستيراد من الخارج . وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها ما يفيد بعدم قيام الشركة عينة البحث بتعزيز الانتاج المحلي سواء الزراعي اوالصناعي ليعزز احدهما الآخر وتنمية اقتصاد البلد من جراء تضحية بربح مادي اكبر مما قد يتحقق من ربح مضمونه تنمية بشرية ينتعش عن طريقها اقتصاد البلد ونموه .

Abstract

This research set to indicate the role of the opportunity cost in the overall economic development (human and social development) by selecting the most appropriate alternative for the growth of the country in exchange for sacrificing profit limits to achieve this growth and development of the country, especially in the present circumstances of the country and after studying the reality of the economic case for him, as the problem lies with don't selecting the best alternative that enhances the gross domestic product, which extends to promote overall economic development and revive the industrial and agricultural sectors, productivity is more like Impotent, versus sacrifice alternative consumption may bring more financially lucrative than choose an alternative import from Foreign origin. The research has come to the set of results is the most important benefit that the sample company not to the promotion of agricultural and industrial production and the development of the local economy of the country as a result of the sacrifice of material profit larger than they would achieve a profit of content of human development through which the country is recovering and growth of the economy

المقدمة

يعد الانتاج المحلي مقوما اساسيا لانعاش اقتصاد البلد وتنميته وبديل لايمكن التضحية به مقابل مميزات ونتائج البديل الاخر و وعليه فان العامل الاساس في التنمية الشاملة الاجتماعية البشرية الاقتصادية فيما بعد عند اختيار فرصة استثمار واستهلاك ماتم انتاجه في البلد او التخطيط لهذا الانتاج, عن طريق تطبيق كلفة الفرصة البديلة ، مما يتطلب التاكيد على ادراك اهمية ذلك بهدف الوالى صول التفسيرات السليمة ذات العلاقة بموضوع البحث. وتفسير نتائجها والخروج بدلالات مهمة , اذ يركز هذا البحث على امكانية تحقيق فرصة التنمية الاقتصادية الشاملة بعد التعرف على مواطن الضعف في الركود والاضمحلال الاقتصادي باختيار انسب البدائل مقابل التضحية قد تكون مربحة على المدى القصير ولاتمت بصلة بمستقبل البلد على المدى الطويل وفق ماتضمنه البحث في جانبيه النظري في المبحث الاول والجانب التطبيقي في المبحث الثاني ليتناول فيما بعد ماتوصل اليه البحث من االستنتاجات وتوصيات في المبحث الثالث يمكن الاخذ بها من الشركات الاخرى الصناعية امتداداً للقطاعات الحكومية الاخرى

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية , تكلفة الفرصة البديلة

1- منهجية البحث

1-1- مشكلة البحث:

تكمن في عدم اختيار البديل الانسب الذي , يعزز من استهلاك الناتج المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وانعاش القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية الاشبه بالمتوقفة مقابل التضحية ببديل يحقق ربح مادي على المدى القصير اكثر ربحاً ماديا من اختيار بديل الاستيراد من الخارج .

1-2- اهمية البحث

تأتي اهمية هذا البحث من اهمية موضوعه اذ تعد التنمية الاقتصادية الشاملة باغتنام افضل الفرص المتاحة في ظل ظروف راهنة للبلد تسود فيه صراعات التطور التقني الكبير وسياسات التصنيع التي تعتمد على الاسلوب المناسب في مواجهة المشكلات التي تتعرض لها، وذلك للوصول الى الحلول السليمة، كما تنبع اهمية البحث من كونه تطرق الى اسلوب اداري اقتصادي (الكلفة الفرصية البديلة) وظفتها الباحثة في دراسة دور هذا الاسلوب ومدى ملائمته لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ويمكن ان تسهم في تلافي المشاكل الاقتصادية في المستقبل.

1-3- اهداف البحث

يمكن اجمال اهداف البحث بالأتي:

1. توظيف البحث لغرض التطبيق في الشركات المماثلة .
2. معرفة الطرائق االادارية الاقتصادية المناسبة المستخدمة في حل المشكلات ذات العلاقة.

3. تحديد مجالات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام الامثل.

4. الكشف عن دور اسلوب كلفة الفرصة البديلة لتحقيق انعاش البلد وتنميته اقتصادياً وتحقيق اهداف الدراسة.

1-4- فرضية البحث

اختيار البديل الافضل باستعمال كلفة الفرصة البديلة لتحقيق التنمية الاقتصادية , عن طريق التضحية بالربح المتحقق عند تجهيز الخط الانتاجي للدباغة للمواد الاولية من المنشأ الاجنبي(المستورد) , واختيار بديل التجهيز من المنشأ المحلي (الاقل ربحا) والمتمثل بالمجازر الحكومية التابعة لوزارة الزراعة محققا تنمية اقتصاد ية شاملة

1-5- عينة البحث

تمثلت عينة البحث بالشركة العامة للصناعات الجلدية في بغداد لاستعدادها في توفير المعلومات الضرورية لانجاز البحث، ولقيامها بانتاج منتجات مهمة تدخل في مفاصل عدة في الحياة فضلاً الى قيامها باتخاذ كثير من القرارات غير الروتينية بشكل غير دقيق معتمدة على الخبرة الشخصية للقائمين بعملية اتخاذ القرار. للمدة الزمنية 2013 لكون مصادق على ميزانيتها.

1-6- تحديد المفاهيم

التنمية الاقتصادية:تعني تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات التابعة للدولة و مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

كلفة الفرصة البديلة: تعني تكلفة الفرصة البديلة بأنها الأرباح المفقودة لأفضل بديل يأتي بعد البديل الذي تم اختياره وفقاً لمتطلبات واقعية وموضوعية.

1-7- البيانات والمعلومات لاعداد الدراسة وانجازها ، اعتمدت الباحثة على مصادر جمع المعلومات والبيانات الاتية:

1- الجانب النظري: المصادر العربية والاجنبية.

2- الجانب العملي: سجلات الشركة ، تقارير الانتاج ، حسابات التكاليف، المقابلات الشخصية لبعض المسؤولين في الشركة

1-8- منهج البحث

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التطبيقي لكونه يتناسب مع مشكلة البحث والاهداف التي يرمي الى تحقيقها عن طريق تحديد واقع حال الصناعة في الشركة العامة للصناعات الجلدية ووضع الاسلوب المقترح مقابل هذا الواقع للوصو لحل مشكلة البحث أثناء مدة البحث

1-9- البحوث ودراسات سابقة

1- العولمة الاقتصادية وتاثيرها في أسواق العمل مع التركيز على البطالة (مصر- الاردن)/حالة دراسية زهير حامد سلمان,2009,الادارة والاقتصاد,ماجستير(تشرح هذه الدراسة مدى تاثر اسواق العمل بالعولمة الاقتصادية وانفتاح السوق وتم التركيز على البطالة سيما في مصر والاردن كحالة دراسية)

2- العولمة وانعاكسها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي , اشارة خاصة لقطاعي الزراعة والصناعة , مهدي عبد الامير الانباري, الادارة والاقتصاد,بغداد ,ماجستير,2006(تركز هذه الدراسة بتوضيح ماتعكسه العولمة وماتترتب عليه من نمو الاقتصاد في الوطن العربي مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة فيه

3- التكلفة الفرصية ودورها في محاسبة المسؤولية, الادارة والاقتصاد,2013,بغداد,ماجستير, حسين هادي عنيزة (للتكلفة الفرصية دور تساهم فيه بنجاح تفعيل محاسبة المسؤولية).

2- الاطار النظري

2-1- التنمية الاقتصادية

ان مايحتاجه الاقتصاد لاسيما الاقتصاد العراقي هو ليس مجرد تقديم خدمات اجتماعية , بل يحتاج الى عملية نهوض شاملة تحقق الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية التي تتطلب اعادة النظر في الوظيفة الاقتصادية والسعي لزيادة كفاءة استعمال الموارد المادية المتاحة الاستعمال الانسب وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية التي سيتم تناولها وفق الآتي:

تعريف التنمية الاقتصادية مصطلح يستخدمه الاقتصاديون والسياسيون وغيرهم بشكل متكرر في القرن العشرين. ومع ذلك، كان هذا المفهوم مستخدمًا في الغرب لقرون عدة. كذلك يعد التحديث والغربنة، وخاصة التصنيع، من بين المصطلحات الأخرى التي يستخدمها الأشخاص عند مناقشتهم للتنمية الاقتصادية. **(االكناني,2013:365)**. وتعرف التنمية الاقتصادية بانها تقدم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة افضل لرفع مستويات الانتاج و بإنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات افضل فضلاً عن زيادة راس المال المتراكم على مر الزمن (**عبد العزيز والليثي, 2001:20)**

مفاهيم التنمية الاقتصادية: التنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل. ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (**مقاوسي وجمعوني ,2010 :4)**.

مرادفات التنمية الاقتصادية : هناك عدد من المصطلحات التي تطلق للدلالة على التنمية ومنها (العمارة,التمكين,التكامل, النمو)

العمارة: وهو مصطلح مرادف للتنمية الاقتصادية في كونها التعمير والعمارة في علم الاقتصاد الخاص بعمليات التقدم والارتفاع بمستويات الدخول وتعرف على انها تعظيم عمليات الانتاج المختلفة **(محمد محي,2010: 61)**

ووردت في القرآن الكريم كلمة **التمكين** يؤكد كون التنمية الاقتصادية ترادف للتمكين في الارض عن طريق حكمة التصرف واتخاذ القرار المناسب بالوقت المناسب **(**لقد مكناكم في الارض وجعلنالكم فيها معايش **) سورة الاعراف , آية 10 .**

ويعرف **التكامل** الاقتصادي المرادف للتنمية الاقتصادية , على انه الانتعاش الاقتصادي المتأتي من الامداد بالمواد الخام او العناصر المهمة للانتاج عن طريق التعاقد بين المشتري (المنتج) والمجهز المناسب والاتفاق على توريد الموارد المادية الاساس لتنويع المنتجات للصناعات المختلفة وبالتالي زيادة الكفاءة الانتاجية**(حسني وعبد الفضيل ,2008 :322)**

اما النمو الاقتصادي فهو الوجه الآخر للتنمية الاقتصادية , يعني النمو الاقتصادي تغيير اقتصاد البلد الى الاحسن والاكثر في الخيرات والوصول الى تطوّره الى اعلى نسبه عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة وزيادة معدلاتها بادخالها في تقنية الصناعات وخلق سلع جديدة منافسة ولها تأثير كبير على كفاءة العمليات الصناعية وكفاءة استخدام الموارد المتاحة للصناعة والانتاج لاسيما المحلي منها واختيار افضلها من المناشئ المناسبة لها , اما تنمية الاقتصاد فتعني الفعل لاحداث هذه الزيادة **(Stephen L.Savin et all ,2008;200)**

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• **يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.** • **يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.** • **لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.** • **لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.**	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

(فتيحة,2009: 4)

2-1-1- مقومات انجاح التنمية الاقتصادية و دور الدولة في ذلك: لكي يتم تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توفر مقومات تكون للدولة يد في انجاحها منها: **(الداودي , 2011 :33)**

أ.لابد من تظافر الجهود للقطاعات العامة والخاصةباتجاه بناء نموذج اقتصاد ي اجتماعي لتوسيع اقتصاد السوق

ب. اتباع استراتيجية موجهه من المخطط الاقتصادي بما يتطلب السيطرة الوطنية على الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة .

جـ. إنشاء المرافق العامة وتطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كإنشاء المشاريع الكبرى ذات الاستثمار المالي الكبير، التي تساهم بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية زيادة إثراء المجتمع، ومن ناحية أخرى القضاء على البطالة وإشراك الفرد في الثروة العامة للمجتمع، من جهة إنتاجها والاستفادة بها.
د. تشجيع وتطوير الهياكل الأساسية التي تساعد على حدوث التنمية الاقتصادية كتشجيع الزراعة والصناعة والخدمات التربوية والصحية وتعبيد الطرق وإنشاء السدود والموانئ وشق الطرق وبناء الجسور وما إليها من المراحل والخطوات التي يستلزم بها القيام بعملية التنمية الاقتصادية
هـ. التوازن الاجتماعي والذي يعتبر من أولويات الأهداف التي يرمي إلى تحقيق تنمية أساسها العدالة الاجتماعية, فالتفاوت الطبيعي في القدرات الجسدية والذهنية يتفق مع جوهر التوازن الاجتماعي طالما أن العمل الإنساني هو المصدر الحقيقي للقيمة وان التمايز بين أفراد المجتمع لن يكون بغير هذا الأساس , وعلى ذلك يقوم التوازن تأسيسا على ضمان مستوى واحد من المعيشة لأفراد المجتمع ,لا مستوى واحد من الدخل.
و. الاصلاح الضريبي بتحقيق العدالة والكفاءة والتناسق للوعاء الضريبي مع قدرات الفئات المختلفة في المجتمع.

2-1-2- ابعاد التنمية الاقتصادية

1- اقتصاد التنمية : يعد هذا الاقتصاد فرعاً من فروع علم الاقتصاد , مثل الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد الدولي , لكون هذا الاقتصاد (اقتصاد التنمية) يمثل مزيج للانواع التقليدية للاقتصاد , فهو يستخدم لتحليل حالات التخلف والتنمية في اقتصاديات البلدان النامية . **(بن قانة ,2012: 20)**

2- مفهوم اقتصاد التنمية: يمكن تعريفه بانه احد فروع علم الاقتصاد ويركز اهتمامه على دراسة اسباب التخلف وسبل الخروج منه , عن طريق اتباع ستراتيجيات وسياسات معينة في التنمية الاقتصادية الاخرى لاسيما الاقتصاد الجزئي والكلي والدولي بعد ادخال التعديلات الضرورية عليه , بعد دراسة الابعاد السياسية والاجتماعية لها ايضا**(مصدر سابق ,ابن قانة,2012:3)**

3- اهمية اقتصاد التنمية: تكمن هذه الاهمية في الآتي : (انطونيوس,1993: 22)
أ.المساعدة على فهم اوسع واعمق للوضع الذي تعيشه معظم البلدان النامية لكونه يوضح معنى التنمية الاقتصادية ومعوقاتها واوجه مقارنتها مع النمو الاقتصادي وتقديم افضل البدائل لحل مشكلات التخلف.

ب. يركز على تحليل طبيعة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية واثر تلك العلاقات على عمليات هذه التنمية بدراسة اثر نشاط كل قطاع عليها(التنمية الاقتصادية) , لاسيما قطاعي الصناعة والزراعة .

جـ. يبن علم اقتصاد التنمية على المستوى الدولي , الآثار الايجابية والايجابية لمساهمة التجارة الخارجية محدداً اي من البلدان هي التي تحصل على فوائد العلاقات التجارية الخارجية متقدمة كانت ام نامية.

د. يركز اقتصاد التنمية على وضع الستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة لاقتصاديات البلدان النامية لتنفيذ عملياتها مبيناً اهمية التخطيط الاقتصادي للتنمية ويبرز مصادر تمويلها.

هـ. يدرس اقتصاد التمية مسائل تتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الازدياد السريع لعدد السكان في البلدان النامية وبيان تأثير التعليم عليها.

2-2 كلفة الفرصة البديلة

عنداستبدال قرار بقرار بديل منافس له عند التخطيط للمستقبل يتم فقدان منافع القرار المضحى به نتيجة هذاالقرار ومن ثم تخسر المنشأة الفرصة التي يحققها ذلك البديل فمثلاً تعدتكاليف استخدام الأصول الثابتة تكاليف تاريخية ومن ثم فهي تكاليف غير مناسبة ولكن إذا أمكن تأجير هذه الالآت بدلاً من استخدامها في تحقيق أهداف القرار محل الاعتبار فإن قيمة إيجار الآلات تّعد تكلفة فرصة بديلة لأن المنشأة كان بإمكانها تأجيرها إلى الغير ولكنها فقدت هذه الفرصة بسبب استخدام تلك الآلات في تحقيق أهداف القرار المعني . ويمكن تناول هذا المحور وفق الآتي:

2-2-1 مفهوم كلفة الفرصة البديلة:ان اتخاذالقرار الانسب بااستخدام تكاليف تاريخية لايفي بالغرض بشكل دقيق الا عندما يعزز ذلك بمعلومات عن الكلف المستقبلية , ومنها الكلفة الفرصية. (Anthony A.Athkinson, et all,2012;101)

2-2-2 تعريف كلفة الفرصة البديلة: يمكن تعريفها على انهاالقيمة النقدية لاحسن الفرص لتحقيق هدف معين وانفاق مبلغ من النقود لتحقيق هذا الهدف **(ميلاني, أتريل ,2013: 70)**

وكلفة الفرصة البديلة تتمثل بالقرار الانسب عند استعمال واستثمار الموارد المتاحة افضل استثمار بطريقة تساعد المدير على اتخاذ القرار الانسب وبالوقت المناسب , عندما يتم التضحية بربح البديل المتروك مقابل ربح افضل للبديل المختار (Horngren,et,all, 2009;422)

وتعرف كلفة الفرصة البديلة على انها الربح الممكن التحقق المضحى بها مقابل التأكد من الربح المتحقق الذي تم اختياره كبديل عند اتخاذ القرارات (Horace,et,all,2007;595)

ويمكن التعبير عن الكلفة الفرصية على انها هامش المساهمة المضحى به لعدم استعمال المحدودة كافضل البدائل متمثلاً بالكلفة الملائمة (Horngren ,et,all, 2012;424)

وكمفهوم اقتصادي للكلفة الفرصية البديلة تتمثل بالتضحية بالمورد الاقتصادي مقابل اقتناء مورد اقتصادي آخر يحقق افضل النتائج المستقبلية محققاً تنمية ذات صفة شمولية اجتماعية اقتصادية سياسية بشرية (H.L.Ahuja,2008;477)

2-3 استعمال كلفة الفرصة البديلة في عملية اتخاذ القرار

يتم استعمال كلفة الفرصة البديلة كأداة تساعد في عملية اتخاذ القرارات المستقبلية , كونها كلف ملائمة مستقبلية تمثل القيمة النقدية التي سوف يحرم منها او يتم التضحية بها مقابل الحصول على فرصة افضل من اجل متابعة تحقيق الاهداف المستقبلية المخطط لتحقيقها , ولكي تكون القرارات سليمة وموضوعية لابد ان يعتمد كلف تفاضلية مستقبلية مثل كلفة الفرصة البديلة والتي يتطلب تطبيقها عايير معينة تمثلت بالآتي:

أ- ارتباط مضمون كلفة الفرصة البديلة وقيمتها مع الاهداف المخطط لها مسبقاً وتحقيقها لاحقاً, لاسيما الخطط المستقبلية, وكما يقال(انه كلماحاولت ان تصبح ثرياً وتزيد من ثروتك وتنميها ليكون القرار سليماً وفي صالح هذه الطموحات , لابد ان يكون القرار سليما ويتوافق مع اخترته مناسباً لك) اي كلما اختارت المؤسسة البديل الامثل عند اتخاذ قراراً كلما اضاف قيمة لها وزاد من نموها اقتصاديً.

ب- لابد ان يختلف البديل المضحى به به عن الذي تم اختياره لاختلاف النتائج المتوخاة من هذا القرار في المستقبل , اي ان الاختلاف بالنتائج فيما يتعلق بالايرادات ليتمكن المفاضلة بين البديلين على المدى البعيد وليس الاعتماد على حجم هذه الايرادات , وعليه يتم استعمال كلفة الفرصة البديلة ككلفة تفاضلية مستقبلية ملائمة لاتخاذ القرارات بدلاً عن الاعتماد على الكلفة التاريخية غير الملائمة التي تتساوى فيها النتائج للمستقبل القريب.(Peter Atrill&Eddie,2012;43)

3- الجانب التطبيقي

1- واقع حال عينة البحث من موضوع البحث (الشركة العامة للصناعات الجلدية)

احد الخطوط الانتاجية في الشركة هو خط انتاج الدباغة متمثل بمعملي الصغيرة للغنم والماعز والكبيرة للجمس والبقر الكائنين في الزعفرانية , هذين المعملين يتم تجهيزهما بالمواد الاولية المتمثلة بالجلود من المجازر المحلية التي تهيأ لتغذية خطوط انتاجية اخرى في الشركة العامة للصناعات الجلدية (كمواد اولية) جاهزة للاستخدام في صنع المنتجات الجلدية, مثل خط انتاج الاحذية , القماصل, الحقائب والاحزمة و الخطوط الاخرى اي تغذية ذاتية فضلاً عن بيعها للاسواق الخارجية للشركات الاخرى التي تستعمل مخرجات هذين المعملين في هذا الخط الانتاجي في منتجاتها مثل الصناعات الصوفية والصناعات الغذائية من الصوف واللحوم على التوالي . إذ كان في السابق يستخدم في انتاج(الملابس الجلدية) كااحد منتجات الشركة العامة للصناعات الجلدية (عينة البحث)

وانموذج تم اختياره لاثبات فرضية البحث , وتستخدم الجلود الصغيرة (الغنم والماعز) عادة من المواد التي تم معالجتها في معمل الدباغة الصغيرة التابعة للشركة , طيلة السنوات منذ تاسيس الشركة للعام 1987 ولغاية عام 2003 , وكانت اسعار البيع تظهر بما يناسب القدرة الشرائية للمواطن , وكان معمل الملابس يحقق ارباح لايستهان بها فضلاً عن اعتدال كلفة الاجور المباشرة قبل السقوط وكانت قيمة المبيعات الفعلية المتحققة في عام 2001 (513013000) د خمسمائة وثلاثة عشر مليون وثلاث عشر الف دينار وبكلفة مبيعات لنفس العام (392253000) ثلاثمائة واثنان وتسعون مليون ومئتان وثلاث وخمسون الف دينار , ومن ثم حقق ربح قدره(120760000) مائة وعشون مليون وسبعمائة وستون الف دينار(هذا يدل على ان التوزيع للمنتجات الجلدية كان كبير في هذه المدة . اما بعد السقوط اي في عام 2003 وتوقف المجازر الحكومية عن العمل تخلخل عمل الشركة للصناعات الجلدية من حيث استلام الجلود الخام مما ادى الى توقف عمل الدباغة الصغيرة (الغنم والماعز) والكبيرة للدباغة (الجاموس والبقر) , والاعتماد على استيراد الجلود المدبوغة المسماة(فنش مصبوغ) كمادة اولية اساسية تدخل فيالصناعات الجلدية ومنها صناعة الملابس الجلدية (قماصل الطيارين القصيرة, موديل 712) انموذج الصناعت الجلدية المختار لتطبيق فرضية البحث , وليس بسبب للاستيراد حصراً وانما حدوث زيادة بالرواتب بقرار سيادي يتضمن اعادة المفصولين السياسين بلا استثناء , مما ادى بلوغ عدد العاملين بالشركة الخمسة الالاف عامل (5000 عامل) في عام 2004 اثر ذلك بعد ان كان تسعمائة وخمسون عامل(950) عامل فقط, مما ادى الى تشكيل عبء اضافي للشركة , ويمكن ادراج الرواتب الاجمالية المباشرة للشركة وكلفة المواد الاولية لمصنع القماصل للسنوات من قبل السقوط (1998) ولغاية (2013)السنة التي تم اختيارها للبحث كالآتي:-

جدول رقم(1) المواد المباشرة والاجور المباشرة لمصنع القماصل موديل 712(المبالغ بالالاف الدنانير)

السنة	كلفة المواد الاولية	اجمالي الرواتب والاجور	الملاحظات
1998	898827	33795	
1999	654167	33632	
2000	489777	38759	
2001	342128	38070	
2002	1280069	58732	
2003	_____	_____	سنة السقوط وتعطيل

			العمـــــــــل
2004	296506	205382	عودة المفصوليين السياسين
2005	206496	279956	
2006	248645	247761	
2007	828744	490721	
2008	525670	890160	
2009	754150	976230	
2010	623976	978652	
2011	498734	923465	
2012	976345	934521	
2013	6029	943076	

ملاحظة : المبالغ بالالاف الدنانيير والقيم بالاجمالي للمواد الاولية والرواتب والاجور للشركة

يتضح من الجدول اعلاه ان في سنة 2013 التي تم فيها اعداد البحث تناقص كلفة المواد الاولية لقلة الكمية المستخدمة لتوقف العمل في معمل الملابس لاارتفاع سعر البيع فضلاً عن المنافسة الحادة للمستّورد الصيني , وهنا بلغت كلفة المبيعات (1856794000) د مليار وثمنمائة وستة وخمسون مليون وسبعمائة واربعة وتسعون الف دينار , وبتحقيق خسارة قدرها (181509000) مليار وثمنمائة وخمسة عشرمليون وتسعة وثمانون الف دينار , مما يدل على تدني التوزيع لهذا المنتج .

2- تطبيق فرضية البحث

يتم تطبيق فرضية البحث المذكورة في منهجيته بتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية باستخدام كلفة الفرصة البديلة , عن طريق التضحية ببديل الربح المتحقق عند تجهيز الخط الانتاجي للدباغة للمواد الاولية من المنشأ الاجنبي المستورد(الاكثر ربحاً) من هذه المواد الاولية التي يتم استيرادها من منشأ اجنبي غير محلي , بالرغم من سهولة توفيرها وانخفاض كلفها , وا ختيار بديل التجهيز من المنشأ المحلي (الاقل ربحا)واستعمال منتجات المجازر الحكومية المحلية التابعة لوزارة الزراعة لسلامة نوعيتها وملائمتها للوصفة الانتاجية لخضوعها للفحص الطبي البيطري عند الذبح والصلخ للجلدة واستخراج اللحوم والصوف (وهذا مايعزز التنمية الاقتصادية المحلية بين الشركات العامة للقطاعات المحلية في مجالاته المختلفة كالزراعة والصناعة وغيرها)..

ويمكن احتساب كلفة الفرصة البديلة كالآتي:

عند اختيار بديل االمنشأ المحلي لانتاج القمصلة الواحدة من موديل (712) كالآتي:

1- استخراج التكاليف الصناعية

التكاليف الصناعية= كلفة المواد المباشرة + الاجور المباشرة+ت.ص.غ

التكاليف الصناعية= 103767 + 4188+3434

التكاليف الصناعية= 103767 + 4188+3434

التكاليف الصناعية=111389دينار والتي تم استخراجها كالآتي

أ/ احتساب تكلفة المواد الاولية الداخلة بانتاج القمصلة

جدول رقم (2) تكلفة المواد الاولية الداخلة بانتاج القمصلة من المنشا المحلي

عناصر المواد	وحدة القياس	الكمية	سعر الوحدة	القيمة(دينار)	الملاحظات
جلد غنم فنش	قدم2	40	2250	90000	تمثل المادة الحاكمة 80%
المواد الاخرى	عدد او م2	24	573,6	13767	تمثل الخيوط وماشابه20%
مجموع كلفة الموادالاولية	_	_	_	103767	وهو العنصر الاول من عناصر كلفة انتاج القمصلة الواحدة

ب/احتساب كلفة الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الواحدة: ان اجمالي الاجور المباشرة ضمن استمارة التسعير للمقمصلة الجلد 16752 دينار كرواتب , ووفقاً لسياسة الشركة ولكي تظهر الاسعار معقولة وتواكب الاسعار المنافسة للسوق المحلي يحتسب 25% منها فقط اي ان

الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الجلد لهذا الموديل(712)=الاجور المباشر الاجمالية×25%

الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الجلد لهذا الموديل(712)= 16752×25%

الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الجلد لهذا الموديل(712)=4188 دينارو هو مايمثله العنصر الثاني من كلفة انتاج القمصلة الواحدة لهذا الموديل ولكلا البديلين عند تصنيع المواد الاولية محلياً او استيرادها من الخارج.

ملاحظة: نسب التحميل لمعمل الملابس الجلدية للسنة المعتمدة لاستخراج التكاليف الصناعيةغير المباشرة والتسويقية والادارية سنة 2013(وفقا لطبيعة نشاط الشركة وسياستها) هي:- (صناعية غير مباشرة 82%, تسويقية 7%, ادارية 11%) لاختلاف النسب من سنة لاخرى.

ج/احتساب التكاليف الصناعية غير المباشرة لانتاج القمصلة الواحدة(ت.ص.غ)

في الشركة عينة البحث يتم تحديد هذه التكاليف استناداً الى نسب محددة مسبقاً وفقاً لسياسة الشركة ومتطلبات نشاط عملها بنسبة 82% من الاجور المباشرة الداخلة بانتاج القمصلة الواحدة اي ان:

ت.ص.غ = كلفة الاجور المباشرة للقمصلة الواحدة×82%

ت.ص.غ= 4188 × 82%

ت.ص.غ= 3434 دينار دينار وهو مايمثله العنصر الثالث من كلفة انتاج القمصلة الواحدة لهذا الموديل ولكلا البديلين عند تصنيع المواد الاولية محلياً او استيرادها من الخارج.

2- استخراج التكاليف التسويقية

في الشركة عينة البحث يتم تحديد هذه التكاليف استناداً الى نسب محددة مسبقاً وفقاً لسياسة الشركة ومتطلبات نشاط عملها بنسبة 7% منمجموع الاجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة اي :

التكاليف التسويقية= (اجور مباشرة الداخلة بتسعير المنتج فقط + ت.غ.م)× 7%

التكاليف التسويقية=(4188+3434)× 7%

التكاليف التسويقية= 534

3- استخراج التكاليف الادارية

في الشركة عينة البحث يتم تحديد هذه التكاليف استناداً الى نسب محددة مسبقاً وفقاً لسياسة الشركة ومتطلبات نشاط عملها بنسبة 11% من مجموع الاجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة اي :

التكاليف الادارية = (اجور مباشرة الداخلة بتسعير المنتج فقط + ت.غ.م)× 11%

التكاليف الادارية=(4188+3434)× 11%

التكاليف الادارية = 838

4- استخراج الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل 712

الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل 712= التكاليف الصناعية +التكاليف التسويقية+التكاليف الادارية

الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل = 838+534+111389

الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل = 112761

5- استخراج الربح لبديل المنشأ المحلي

الربح من انتاج القمصلة الواحدة لموديل(712) لبديل المنشأ المحلي= سعر البيع(المحدد باستمارة التسعير)- الكلفة الكلية

الربح من انتاج القمصلة الواحدة لموديل(712) لبديل المنشأ المحلي= 125000- 112761

الربح من انتاج القمصلة الواحدة لموديل(712) لبديل المنشأ المحلي= 12239

عند اختيار بديل الاستيراد من المنشأ الاجنبي لانتاج القمصلة الواحدة من موديل (712) كالآتي:

2- استخراج التكاليف الصناعية

التكاليف الصناعية= كلفة المواد المباشرة + الاجور المباشرة+ت.ص.غ

التكاليف الصناعية=68760+ 4188+3434

التكاليف الصناعية=76382 دينار والتي تم استخراجها كالآتي

أ/ احتساب تكلفة المواد الاولية الداخلة بانتاج القمصلة

جدول رقم (3) تكلفة المواد الاولية المستوردة الداخلة بانتاج القمصلة

عناصر المواد	وحدة القياس	الكمية	سعر الوحدة	القيمة(دينار)	الملاحظات
جلد غنم فنش	قدم2	40	1500	60000	تمثل المادة الحاكمة 80%
المواد الاخرى	عدد او م2	24	365	8760	تمثل الخيوط وماشابه20%
مجموع كلفة الموادالاولية	_	_	_	68760	وهو العنصر الاول من عناصر كلفة انتاج القمصلة الواحدة

ب/احتساب كلفة الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الواحدة: ان اجمالي الاجور المباشرة ضمن استمارة التسعير للمقمصلة الجلد 16752 دينار كرواتب , ووفقاً لسياسة الشركة ولكي تظهر الاسعار معقولة وتواكب الاسعار المنافسة للسوق المحلي يحتسب 25% منها فقط اي ان

الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الجلد لهذا الموديل(712)=الاجور المباشر الاجمالية×25%

الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الجلد لهذا الموديل(712)= 16752×25%

الاجور المباشرة لانتاج القمصلة الجلد لهذا الموديل(712)=4188 دينار وهو مايمثله العنصر الثاني من كلفة انتاج القمصلة الواحدة لهذا الموديل ولكلا البديلين عند تصنيع المواد الاولية محلياً او استيرادها من الخارج.

ملاحظة: نسب التحميل لمعمل الملابس الجلدية للسنة المعتمدة لاستخراج التكاليف الصناعيةغير المباشرة والتسويقية والادارية سنة 2013(وفقا لطبيعة نشاط الشركة وسياستها) هي:- (صناعية غير مباشرة 82%, تسويقية 7%, ادارية 11%) لاختلاف النسب من سنة لاخرى.

ج/احتساب التكاليف الصناعية غير المباشرة لانتاج القمصلة الواحدة(ت.ص.غ)

في الشركة عينة البحث يتم تحديد هذه التكاليف استناداً الى نسب محددة مسبقاً وفقاً لسياسة الشركة ومتطلبات نشاط عملها بنسبة 82% من الاجور المباشرة الداخلة بانتاج القمصلة الواحدة اي ان:

ت.ص.غ = كلفة الاجور المباشرة للقمصلة الواحدة×82%

ت.ص.غ= 4188 × 82%

ت.ص.غ= 3434 دينار دينار وهو مايمثله العنصر الثالث من كلفة انتاج القمصلة الواحدة لهذا الموديل ولكلا البديلين عند تصنيع المواد الاولية محلياً او استيرادها من الخارج.

2- استخراج التكاليف التسويقية

في الشركة عينة البحث يتم تحديد هذه التكاليف استناداً الى نسب محددة مسبقاً وفقاً لسياسة الشركة ومتطلبات نشاط عملها بنسبة 7% منمجموع الاجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة اي :

التكاليف التسويقية= (اجور مباشرة الداخلة بتسعير المنتج فقط + ت.غ.م)× 7%

التكاليف التسويقية=(4188+3434)× 7%

التكاليف التسويقية= 534

3-استخراج التكاليف الادارية

في الشركة عينة البحث يتم تحديد هذه التكاليف استناداً الى نسب محددة مسبقاً وفقاً لسياسة الشركة ومتطلبات نشاط عملها بنسبة 11% من مجموع الاجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة اي

التكاليف الادارية = (اجور مباشرة الداخلة بتسعير المنتج فقط + ت.غ.م)× 11%

التكاليف الادارية=(4188+3434)× 11%

التكاليف الادارية = 838

6- الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل 712

الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل 712= التكاليف الصناعية +التكاليف التسويقية+التكاليف الادارية

الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل = 76382+534+838

الكلفة الكلية لانتاج القمصلة الواحدة موديل = 77754

7- استخراج الربح لبديل الاستيراد من المنشأ الاجنبي

الربح من انتاج القمصلة الواحدة لموديل(712)لبديل الاستيراد من المنشأ الاجنبي= سعر البيع(المحدد باستمارة التسعير)- الكلفة الكلية

الربح من انتاج القمصلة الواحدة لموديل(712) لبديل الاستيراد من المنشأ الاجنبي

= 225000- 77754

الربح من انتاج القمصلة الواحدة لموديل(712) لبديل الاستيراد من المنشأ الاجنبي

= 147246

8- كلفة الفرصة البديلة=الربح المضحى من البديل الثاني (التجهيز من المنشأ الاجنبي) به عند تفضيل واختيار البديل الاول (التجهيز من منشأمحلي) اي انه:

كلفة الفرصة البديلة =(ربح البديل الثاني الربح من البديل الثاني (التجهيز من المنشأ الاجنبي) - (ربح البديل

كلفة الفرصة البديلة =147246 - (12239)

كلفة الفرصة البديلة =135007

الاول التجهيز من منشأمحلي)

نلاحظ ان مقدار الربح المضحى به 13007 دينار (للبديل الثاني: بالتجهيز من الاستيراد من المنشأ الاجنبي) كبير جداً قياساً بربح البديل الاول: التجهيز من المنشأ المحلي الجازر الحكومية التابع لوزارة الزراعة) لاسيما عند التصنيع من الجلدة الصغيرة ,مما قد يتبادر للقارئ ان هناك خسارة كبيرة ملموسة؟؟؟فعلاً يمكن ادراكها وقياسها بشكل ملموس فعلاً . لكن في رأي الباحثة ان الربح الذي لايمكن ادراكه فعلاً هو الربح غير المادي المتمثل

بانعاش اقتصاد البلد عن طريق نموه وتنميته اقتصادياً باستثمار موارده المحلية وتشجيع صناعته وتفضيلها على المستورد لاسيما قطاع الزراعة بانعاش اقتصاده واستثمار مخرجاته بعدّها مدخلات ذات اهمية نسبية لانعاش القطاعات الاخرى المحلية منها الصناعة المحلية كما هو في عينة البحث وصناعة الاغذية من اللحوم والصوفية من الصوف , والتجارة باستيعابها للمنتجات المحلية ضمن مفردات البطاقة التموينية كبديل للمستورد, وقطاع التعليم بالاستفادة من مخرجاته من الطلبة الكفوئيين وهجرتها لخارج البلد وبالتالي القضاء او انخفاض نسب البطالة . وفي حقيقة الامر لاتتوفر احصاءات موثوقة لتحجيم البطالة في الاقتصاد العراقي لتفاوتها , لكنها يمكن ان تقدر بنسبة 28,1% كمعدل عام وفق خطة التنمية الوطنية لوزارة التخطيط 2010-2014 وبما يعادل ثلث حجم القوى العاملة , ويقدر حجم البطالة الحاصلة في القطاع الزراعي من وجهة نظر الباحثة بمقدار تضاعف عدد موظفي الدولة وهجرة العمل بالفلاحة والزراعة والاتجاه للعمل اذ تضاعف عدد موظفي الدولة عام 2003 ثلاثة مرات , و ارتفع عدد الموظفين في المؤسسات الحكومية من (1,047,00) موظف في سنة 2004 الى (2,389,901)موظف سنة 2008 ومن ثم ارتفاعه الى (2,6454,220) سنة , مما يتطلب اعادة تنمية القطاع الزراعي وزيادة اعداد العاملين فيه ومن ثم القضاء على البطالة بشكل متوازن للاقتصاد الشامل .

ثالثاً/ تاثير الناتج المحلي باستعمال المواد الاولية من المنشأ المحلي دون الاعتماد على الاستيراد من منشا اجنبي

يمكن ان يتضح ذلك التأثير وفق التحليل الآتي:

أ/ في حالة الاعتماد على الانتاج باستعمال المواد الاولية من المنشأ المحلي وبنفس كمية الانتاج المحلي الفعلي (1991 قمصلة) وبكلفة انتاج كلية (12239 دينار) متضمنة لكلفة المواد الاولية الاساس من الانتاج المحلي بكلفة 103767 دينار اكثر من كلفة استيرادها من المنشأ الاجنبي بسعر اقل اي بكلفة اقل (68760دينار)

يمكن ان ندرك اهمية الحفاظ على مستوً متوازن لميزان المدفوعات وفق الآتي:

تاثير كلفة المواد اللاولية الفعلية على الانتاج الفعلي= كمية الانتاج الفعلي× كلفة المواد الاولية المستخدمة في الانتاج من المنشأ المحلي

=1991قمصلة (من سجلات الشركة)× 103767 مستخرجة اعلاه

= 206600097مليار دينار

تأثيرها على الحفاظ على العملة الصعبة وزيادة الصادرات= 206600097/ 1220 (سعر الصرف للدولار بقيمة الدينار العراقي)

= 1693443 مليار عملة صعبة يمكن ان يتم توفيرها ومن ثم زيادة جانب الصادرات وهو موقف ايجابي لصالح البلد

ب/ في حالة الاعتماد على الانتاج باستعمال المواد الاولية المستوردة من المنشأ الاجنبي وبنفس كمية الانتاج المحلي الفعلي (1991 قمصلة) وبكلفة انتاج كلية (77754دينار) متضمنة لكلفة المواد الاولية المستوردة بكلفة 68760 دينار اقل من كلفة انتاجها محلياً

تاثير كلفة المواد الاولية الفعلية على الانتاج الفعلي= كمية الانتاج الفعلي× كلفة المواد الاولية المستخدمة في الانتاج من المنشأ الاجنبي

=1991قمصلة (من سجلات الشركة)× 68760 مستخرجة اعلاه

= 136901160مليار دينار

تأثيرها على الحفاظ على العملة الصعبة وزيادة الصادرات= 136901160/ 1220 (سعر الصرف للدولار بقيمة الدينار العراقي)

= 1122140 مليار عملة صعبة يمكن ان يتم التضحية بها اي انخفاض في العملة , ومن ثم زيادة جانب الواردات نسبة الى الصادرات وهو ليس ايجابياً لصالح البلد.

ويمكن اعداد جدول توضيحي لاستخراج الفرق والاختلاف بين كلا البديلين كالآتي:

جدول رقم (4) الفرق والاختلاف بين كلا البديلين باستعمال المواد الاولية من المنشأالمحلي والاجنبي

ت	التفاصيل	بديل الانتاج المحلي 1	بديل الاستيراد الاجنبي 2	الفرق بين البديلين 1-2	الملاحظات
1	المواد الاولية	103767	68760	35007	زيادة كلفة المحلي عن المستورد
2	الاجور المباشرة	4188	4188	0	
3	ت.ص.غ	3434	3434	0	
4	التكاليف الصناعية	111389	76382	35007	تمثلت بزيادة كلفة المواد الاولية ذاتها
5	التكاليف التسويقية	534	534	0	
6	التكاليف الادارية	838	838	0	
7	التكاليف الكلية	112761	77754	35007	تمثلت بزيادة ت.ص.غ
8	سعر البيع	125000	225000	-100000	انخفاض سعر البيع

9	الربح	12239	147246		135007 وهي كلفة الفرصة البديلة
10	توفير العملة الصعبة	1693443	1122140	1581229	ويمثل توفير العملة الصعبة للبديل المحلي قياساً بالمستورد

. وبهذا تمكنت الباحثة من اثبات فرضية البحث , والتوصية بتطبيقها في جميع القطاعات الحكومية الاخرى في البلد.

4- الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

1- لايوجد ادراك للدور البارز لما للكلفة الفرصية البديلة واختيار البديل الانسب في انعاش وتنمية البلد تنمية اقتصادية شاملة اجتماعياً وبشرياً .

2- وجود اوجه قصور في الواقع العملي للصناعات في البلد لاسيما عينة البحث ناتج عن عدم التحليل السليم الموضوعي لما آل اليه القطاع الصناعي لهذا الواقع والمتابعة المستمرة.

3-قيام الشركة العامة للصناعت الجلدية باستيراد المواد الاولية الاساس لصناعتها من المستورد الخارجي بديلاً عن الانتاج المحلي الزراعي اي عدم اغتنام الفرصة البديلة بالشكل الامثل وهذا مايحد من تنمية البلد التنمية الاقتصادية الشاملة عند استثماره موارده بالشكل الامثل.

4-عدم فرض كمارك وافية على الاستيراد للحد منه وتنمية الناتج المحلي.

5-عدم الاهتمام بفتح نوافذ توزيع للمنتجات المحلية والترويج لهالتسويقها وزيادة الصادرات.

4-2 التوصيات

1-لابد من ادراك لما للكلفة الفرصية البديلة واختيار البديل الانسب من دور بارز في انعاش وتنمية البلد تنمية اقتصادية شاملة اجتماعياً وبشرياً .

2- تلافي اوجه القصور المتواجدة في الواقع العملي للصناعات في البلد لاسيما عينة البحث عن طريق المتابعة المستمرة و التحليل السليم الموضوعي لهذا الواقع .

3- التشجيع للانتاج المحلي واستهلاكه للانتاج الزراعي عند استثماره موارده بالشكل الامثل عن طريق اختيار مخرجاته من الجلد الخام في الشركة العامة للصناعات الجلدية بدلاً من استيرادها من المنشألاجنبي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة باغتنام هذه الفرصة البديلة الانسب .

4- فرض الكمارك على الاستيراد بشكل يوافي تخفيض الواردات والحد من الاستيرادومن ثم تشجيع المنتج المحلي .

5- التركيز والاهتمام بزيادة نوافذ التوزيع للمنتجات المحلية عن طريق الترويج لها لتسويقها وزيادة الصادرات.

5- المصادر

5-1 المصادر العربية

القرآن الكريم

الكتب

1- اسماعيل محمد بن قانة , **اقتصاديات التنمية (نظريات , نماذج, ستراتيجيات),** دار اسامة للنشروالتوزيع , عمان- الاردن,الطبعة الاولى,.2012

2- بيتر اتريل , ايدي ميلاني, **تعريب زهير عمرو دردر, المحاسبة الادارية لمتخذي القرارات** , دار المريخ للنشر , الرياض , المملكة العربية السعودية ,**2013**

3- تعريب محمود حسن حسني, جاب الله عبد الفضيل للمؤلف مارتين ريكتس , **اقتصاديات المشروع(مقدمة في التنظيم الصناعي ونظرية المنشأة)** , دار المريخ للنشر , الرياض/ المملكة العربية السعودية ,2008.

4- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 -

5- عجمية محمد عبد العزيز , محمد علي الليثي , **التنمية الاقتصادية مفهومها ,نظرياتها و سياساتها** , الدار الجامعية , القاهرة ,2001).

6-كامل كاظم بشير الكناني ,**ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ,نظرة في التحليل الاستراتيجي**,دار الكتب والوثائق في بغداد برقم ايداع 747, الطبعة الاولى,2013-2010

7-كرم انطونيوس , **اقتصاديات التخلف والتنمية** , مكتبة دار الثقافة ,عمان:1993 .

8- ماجد محمد خورشيد الداوودي , **هموم الشعب الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق للفترة (2003-2011)** , حقائق ومعالجات , شركة الديوان للطباعة , بغداد/ العراق,2012

9- محي محمد , عولمة الاقتصاد في الميزان **(الايجابيات والسلبيات)** , الطبعة الجديدة في المكتب الحديث,2010

10- ناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2008 – 2009.

المصادر الاجنبية

1- Anthony A.Atkinson,RopertS.Kaplan,Ella MAE Matsumura,S.MarkYoung,AbhikKr.Mukheree**,(** Managemnt Accounting) Boston columb us indianaplis,New York San Francisco,Sixth Edition,2012.

2- Challes.T.Horngren,SrikantM.Datar George Foster Madhav.V.Rajan,ChrisofherLtther,(Cost Accounting) ,Thirteenth Edition, Pearson Prentic Hall,2009

3- Challes.T.Horngren,SrikantM.Datar George Foster Madhav.V.Rajan,ChrisofherLtther,Cost Accounting , Forteenth Edition, Pearson Prentic Hall,2012.

4-H.L.Ahuja,Advan Ced-Economic .Teory Micro Econoic ,Analysis,RamNagar.New Delhi 19 Edition,2008

5-Horace R.Broch ,Linda A.Herrivgton , LavondaG.Ramey,(CostAccounting) ,McGraw- Hall Irwin, Boston.Burr Ridge ,New Delhi Seventh Edidition,2007.

6-Peter Atrill&EddieMelaney, Managemnt Accounting for decision maker, HarlowEngland.London . Boston columb us indianaplis,New York San Francisco,seventh edition,2012.

7-Stephen L.Savin ,Boston Burr R.dgeil, Dubuque.LamadisonWl New York San Francisco St.LouisBangotaCaracas,LondonMaxicoCits,Eighth edition ,2008.